

موجز سياسات الأمين العام بشأن كوفيد 19 والتغطية الصحية الشاملة

أكتوبر 7

منذ تسعة أشهر منذ أن سمعنا لأول مرة عن كوفيد 19 ، أودى الوباء بحياة أكثر من مليون شخص وأصاب أكثر من 30 مليون شخص حول العالم. العدوى آخذة في الارتفاع وهناك علامات مقلقة لموجات جديدة.

كشف الوباء عن عدم كفاية النظم الصحية ، وثغرات واسعة في الحماية الاجتماعية ، وأوجه عدم مساواة هيكلية كبيرة داخل البلدان وفيما بينها ، وقبل كل شيء مدى سوء استعداد العالم للتعامل مع جائحة عالمية. لم تكن النظم الصحية القوية والمرنة أكثر أهمية من قبل ، مما زاد من إلحاح السعي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة

قلة الاستثمار في الصحة يمكن أن يكون له تأثير مدمر على المجتمعات والاقتصادات.

يكلف الوباء الاقتصاد العالمي 375 مليار دولار شهريًا. تم فقدان حوالي 500 مليون وظيفة حتى الآن. تسير التنمية البشرية في الاتجاه المعاكس ، لأول مرة منذ أن بدأنا قياسها في عام 1990.

الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان والتغطية الصحية الشاملة أداة حاسمة لتحقيق الصحة للجميع. ومع ذلك ، لا يزال نصف سكان العالم على الأقل لا يتمتعون بالتغطية الكاملة للخدمات الصحية الأساسية ، وينفق أكثر من 800 مليون شخص ما لا يقل عن 10٪ من ميزانيات أسرهم لدفع تكاليف الخدمات الصحية.

وافقت جميع البلدان على العمل من أجل التغطية الصحية الشاملة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يتم إطلاق موجز السياسة هذا بعد عام واحد من اعتماد قادة العالم للإعلان السياسي العام الأول على الإطلاق بشأن التغطية الصحية الشاملة والالتزام بالصحة للجميع. لكن هذا الإعلان مهدد الآن من الوباء.

يلخص موجز السياسة هذا خمس توصيات رئيسية

السيطرة بشكل عاجل على الانتقال المتزايد لكوفيد 19 من خلال تدابير الصحة العامة المؤكدة والاستجابة العالمية المنسقة.

حماية تقديم الخدمات الصحية الأساسية الأخرى أثناء الجائحة. لقد عطل الوباء توفير التدخلات اليومية الأساسية اللازمة للتصدي للأمراض المعدية والسرطان وأمراض القلب والأمراض غير المعدية

الأخرى. لا يمكن المساومة على الوصول إلى خدمات الصحة العقلية وبرامج الصحة الجنسية والإنجابية.

التأكد من حصول الجميع في كل مكان على لقاحات واختبارات لعلاج كوفيد 19 في المستقبل

من خلال تسريع العمل المشترك

تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وهذا يتطلب من الحكومات زيادة الاستثمار في الأدوات اللازمة العامة للصحة ، مثل المراقبة ، والمشتريات وسلسلة التوريد ، والاتصالات بشأن المخاطر

يتطلب أيضًا

أن تكون برامج الصحة العامة شاملة ومنصفة ، بدون حواجز مالية قدر الإمكان. يجب ألا يعتمد الوصول إلى الخدمات الصحية على الوضع المالي

تعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها باعتبارها منفعة عامة عالمية

سيتطلب هذا ، استثمارات واسعة النطاق على المستويين الوطني والعالمي ويتطلب مشاركة جميع قطاعات المجتمع